

ويتضمن هذا الأسبوع

- عرض لأبرز الأحداث التي حدثت الأسبوع الماضي على الساحة العالمية
- من الصحافة العالمية: بنك التسويات الدولية يطالب البنوك المركزية برفع أسعار الفائدة
- تحليل إخباري: تحويلات المهاجرين ... تدفقات تفوق المساعدات الرسمية والاستثمار الأجنبي
- تحليل لأداء أسواق المال العالمية وتغيرات أسعار السلع والخامات

## تنبيه مهم:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجداول التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

## أبرز الأحداث على الساحة العالمية

### الصين تضح ٣٠ مليار دولار من الاستثمارات في إفريقيا

#### وكالة أنباء الشرق الأوسط

ضخت الصين ما يقرب من ٣٠ مليار دولار لمساعدة البلدان الإفريقية في مشروعات مختلفة كانت تعهدت بتقديمها للقارة السوداء لتصبح أكبر شريك موثوق فيه يسهم في الإسراع من جهود التحديث الزراعي والتنمية الصناعية.

وتعهدت الصين بتقديم دعم قدره ٦٠ مليار دولار لدعم إفريقيا خلال القمة السادسة لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي الذي استضافته جوهانسبرج في جنوب إفريقيا في ديسمبر ٢٠١٥.

وأكد وزير الخارجية الصيني يانج وي، في تصريحات أدلى بها على هامش جلسة برلمانية في العاصمة الصينية بكين، على مواصلة بلاده تقوية علاقاتها مع إفريقيا من أجل دعم القارة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة والأوضاع العالمية المضطربة.

ولفت وي إلى أن بكين خصصت ٦٠ مليار دولار للتنمية في إفريقيا وقامت بالفعل بضخ ما يقرب من نصف ما تعهدت به، قائلا: "إن هناك رابطة وثيقة تجمع الصين وإفريقيا في مستقبل مشترك، فالتعاون المتبادل بين الشقيقتين بغض النظر عن كيف تسير الأوضاع الدولية أو الاقتصاد العالمي، وما يميز التعاون الصيني الإفريقي أن الصين دوما تحافظ على وعودها".

وبين أن هناك مشروعات نفذت فعليا منذ قمة جوهانسبرج من بينها إتمام خط سكك حديد أديس أبابا وجيبوتي، كما أنه يتوقع في القريب العاجل الانتهاء من خط سكك حديد يربط بين مومباسا ونيروبي إلى جانب عدد من المشروعات التي يجري تنفيذها حاليا في الكونغو وتنزانيا وغيرها من الدول.

وأشار المسئول الصيني إلى أن "هناك تقدماً راسخاً في إقامة عدد من المناطق الصناعية في أنحاء إفريقيا"، مؤكداً أن الصين ستصبح الشريك الأكثر موثوقية في الإسهام في تسريع خطى التحديث الزراعي والتنمية الصناعية بما يتيح للقارة الإفريقية تحقيق أهداف التنمية المستدامة بها.

### اليابان والاتحاد الأوروبي على مشارف اتفاق تجارة حرة

#### رويترز

تقترب اليابان والاتحاد الأوروبي من التوصل إلى اتفاق تجارة حرة واسع النطاق قد يسهم في كبح قوى الحماية التجارية التي أطلقتها سياسات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب.

وأبدت المفوضة التجارية للاتحاد الأوروبي سيسيليا مالستروم "ثقة كبيرة" بإمكانية التوصل لاتفاق واسع خلال قمة السادس من يوليو مع رئيس وزراء اليابان شينزو آبي مع انتهاء الطرفين من خفض التعريفات الجمركية على السيارات والسلع الزراعية.

ويمنح إبرام اتفاق نصرا سياسيا مهما لليابان وأوروبا وقد يثير الشكوك بشأن مدى تأثير الحكومة الأمريكية على أولويات الاقتصاد العالمي.

وقالت مالستروم للصحفيين "من الممكن إبرام اتفاقات تجارة جيدة وعادلة وتتسم بالشفافية وقابلية الاستمرار بحيث يتحقق المكسب للطرفين وليس كما ترى الولايات المتحدة على ما يبدو أن مكسب طرف هو خسارة للطرف الآخر".

#### **تنبيه مهم:**

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدي التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

جاءت تصريحات مالمستروم بعد اجتماعات على مدى يومين مع وزير خارجية اليابان فوميو كيشيدا في طوكيو بشأن اتفاق قد يلغي عددا كبيرا من القيود التجارية. وقال كيشيدا للصحفيين: "حققنا تقدما ولكن لا تزال هناك نقاط مهمة متبقية".

وأضاف: "بما أننا نحاول التوصل لاتفاق واسع بحلول القمة، أخطط للسفر لبروكسل من أجل تحقيق ذلك". وتتفاوض اليابان والاتحاد الأوروبي بشأن اتفاق تجاري منذ عام ٢٠١٣ لكن المفاوضات أضحت أكثر إلحاحا منذ انسحاب الرئيس الأمريكي من اتفاق الشراكة عبر الهادئ.

## الرئاسة الروسية: هروب رأس المال الأجنبي من روسيا سببه حالة الأسواق وتقلبات الأسعار

### وكالة أنباء الشرق الأوسط

أكد المتحدث الرسمي باسم الرئاسة الروسية، دميتري بيسكوف، أن الكرملين أوضح أن السبب في هروب رأس المال الأجنبي من البلاد يعود إلى حالة الأسواق ومستوى تقلبات الأسعار... موضحا أن هذا الأمر غير مرتبط بالدعاوى القضائية بين شركتي "سيستيم" الصناعية المالية القابضة و"روسنفت".

وقال بيسكوف - في تصريح نقلته وكالة أنباء سبوتنيك الروسية - "تعتقد أن أي تقلبات معينة في مستوى الأسعار تعد أمرا يمكن حدوثه إلى حد ما. وذلك لأن رأسمال ما يتدفق إلى دولة ما بحرية ويهرب من دولة ما بحرية أيضا، وهو متأثر بحالة الأسواق وتقلبات مستوى الأسعار بالإضافة إلى غيرها من العمليات. حسب درجة إقبال المستثمرين على هذه الأنواع أو تلك من الاستثمارات وفقا لمدى ربحيتها المتوقعة وفعاليتها الاقتصادية وآثارها الاجتماعية والبيئية بما في ذلك التكاليف المطلوبة لتنفيذ الإجراءات الاجتماعية وحماية البيئة".

يذكر أنه سبق أن ترددت في مختلف وسائل الإعلام معلومات تشير إلى أن المستثمرين الأجانب يقومون بتقليص حجم استثماراتهم في الأصول الروسية على مدى ٤ أشهر على التوالي؛ فقد بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية التي تم سحبها من الأصول الروسية ما يزيد عن ١,٦ مليار دولار.

وتشير المعلومات المذكورة إلى أنه من بين الأسباب التي تعود إليها هذه الظاهرة العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا والدعاوى القضائية بين شركتي "سيستيم" الصناعية المالية القابضة و"روسنفت". بالإضافة إلى انخفاض أسعار النفط.

## وزير الخزانة الأمريكي: الولايات المتحدة داعمة لصندوق النقد الدولي

### (ويتز)

قال وزير الخزانة الأمريكي ستيفن منوتشين إن الولايات المتحدة تدعم مهمة صندوق النقد الدولي رغم أنها تريد دوما أن تتأكد من أن أموال دافعي الضرائب يجري إنفاقها بطريقة رشيدة.

وأبلغ منوتشين الصحفيين في البيت الأبيض: "نحن داعمون لصندوق النقد الدولي بالرغم من أننا سندرس مساهماتنا للصندوق مثلما ندرس كل المساهمات، بحرص شديد لنتأكد من أننا ننفق أموال دافعي الضرائب بشكل صحيح".

ومن ناحية أخرى قال منوتشين إن إدارة الرئيس دونالد ترامب لم تتخذ حتى الآن أي قرار فيما يتعلق بالرئيس القادم لمجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي).

## تقرير: البريكسيت قد يكلف بنوك المملكة المتحدة ١٧ مليار دولار لنقل أعمالها

### **تنبيه مهم:**

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

## موقع أرقام

يمكن أن تعاني البنوك البريطانية من تكاليف إضافية قد تصل إلى ١٧ مليار دولار لنقل أجزاء من أعمالها إلى الاتحاد الأوروبي عقب خروج بريطانيا من الاتحاد، وفقا لدراسة أجرتها مجموعة "بوسطن" للاستشارات المالية.

وحذرت مجموعة "بوسطن" من أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي قد يجبر البنوك التي تتخذ من المملكة المتحدة مقرا لها على إنشاء مقرات جديدة داخل الاتحاد من أجل مواصلة أعمالها داخله، ويمكن أن تصل تكاليف هذه العملية إلى ١٥ مليار يورو مما قد يكون لها "تأثير مادي" على صافي أرباح البنوك.

وقال الشريك في "بوسطن" للاستشارات المالية "فيليب مورل": "وجدنا أن التكلفة في حالة فقدان إمكانية الوصول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي ستكون كبيرة سواء من حيث تحويل العمليات المصرفية ورأس المال إلى كيانات جديدة أو إعادة هيكلة التكاليف.

ارتفاع إصدارات ديون الأسواق الناشئة في النصف/١ بدعم من توقعات متفائلة وتدفعات

(رويترز)

ساهم تحسن الوضع الاقتصادي وتعطش المستثمرين للعوائد في زيادة مبيعات الديون بالنقد الأجنبي من حكومات وشركات الأسواق الناشئة إلى مستويات مرتفعة جديدة في الأشهر الستة الأولى من ٢٠١٧. وزادت مبيعات السندات التي تصدرها شركات وحكومات في أنحاء الدول النامية إلى ما يزيد قليلا عن ٣٥٥ مليار دولار في الأشهر الستة الأولى من ٢٠١٧، في أقوى أداء نصف سنوي خلال ما لا يقل عن عشرة سنوات بحسب بيانات تومسون رويترز.

وتظهر البيانات أن جميع مناطق العالم شهدت زيادة في أحجام وكمية الصفقات، في الوقت الذي شكل فيه المصدرون في منطقة آسيا والمحيط الهادي نحو ٥٠ في المئة من جميع مبيعات الدين.

وقال مايكل باور من انفسك لإدارة الأصول "إنه تحالف التوافق ... الأسواق الناشئة تريد الاقتراض وعلى الجانب الآخر أناس يرغبون في العائد".

واستثمر مدراء الصناديق، الذين يواجهون أسعار فائدة منخفضة في معظم أنحاء العالم المتقدم، أموالا في الأسواق الناشئة لأشهر عند مستويات مماثلة لتلك المسجلة خلال ما أطلق عليه الدورة الفائقة للسلع الأولية.

وقال باتريك استيرويلاس من إمسو لإدارة الأصول إن احتمال قيام صناع السياسات في العالم المتقدم برفع أسعار الفائدة أو سحب حزم التحفيز مثل أيضا حافزا للمصدرين. وقال استيرويلاس "من المنطقي أن تدخل في تمويل طويل الأجل بأسعار مناسبة" مضيفا أن التهديد الناتج عن سياسات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الهادفة إلى تحريك النشاط الاقتصادي والأسعار ساهمت في هذا المزيج.

وقال جيه بي مورجان في توقعاته للأسواق الناشئة التي أرسلها إلى عملائه في وقت سابق من هذا الشهر إن من المتوقع أن تستمر إصدارات حكومات الأسواق الناشئة، التي تمثل نحو ثلث مبيعات الديون، بوتيرة سريعة. وانضم عدد من الحكومات إلى الموجة الأحدث من الإصدارات.

وباعت مصر إصدارات بقيمة ثلاثة مليارات دولار في مايو (أيار)، وهو ما يفوق مثلي ما كان متوقعا، بعد توقف مدته خمس سنوات في أعقاب انتفاضات الربيع العربي. وفاجأت الأرجنتين الأسواق بإصدار لأجل ١٠٠ عام في يونيو (حزيران)، باعت منه ٢,٧٥ مليار دولار قبل ما يقل عن عام على تعثرها الأخير.

## تنبيه مهم:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدي التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

ويتوقع جيه. بي مورجان، الذي يدير أوسع مؤشرات ديون الأسواق الناشئة انتشارا، أن يبلغ إجمالي قيمة إصدارات الديون السيادية من الدول النامية ١٤٣ مليار دولار في ٢٠١٧ مقارنة مع ما يقل قليلا عن ١٣٠ مليار دولار العام الماضي. ويتوقع البنك أن تصل قيمة إصدارات ديون شركات الأسواق الناشئة إلى ٣٨٠ مليار دولار في ٢٠١٧ بعد إصدار ما يفوق قليلا ٢٠٨ مليارات دولار بالفعل بحلول أوائل يونيو.

### التأثير على مصر:

تشير الأوضاع الاقتصادية العالمية إلى حدوث تباين في الأداء الاقتصادي خاصة مع حدوث متغيرات جوهرية تمس تماسك الاتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا، كما أن هناك تصاعدا في الانتقادات الجوهرية للسياسة النقدية للبنوك المركزية بسبب رفع أسعار الأصول في الوقت الذي لا تسعى فيه لدعم النمو الاقتصادي الحقيقي.

يستلزم علاج المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد المصري حاليا إقامة تنمية صناعية مستدامة في ظل هيكله الاقتصادية لإقامة صناعات للإحلال محل الواردات من ناحية وتنمية التصدير من ناحية أخرى، وتظهر بوادر هذه الاستراتيجية حاليا في استراتيجية تنمية وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإقامة تجمعات زراعية تصنيعية متكاملة ضمن مشروع استصلاح المليون ونصف المليون فدان يتلزم معها إصلاحات مكملة على صعيد بقية المجالات الاقتصادية لإزالة عوائق التصدير والاستثمار من خلال إصلاح اقتصادي حقيقي.

كما نرى أهمية وجود استراتيجية للاستثمار في مصر تعكس رؤية الدولة فيما يتعلق بدور الاستثمار الأجنبي المباشر داخل الاقتصاد المصري متضمنة أهم القطاعات الاقتصادية التي ترغب في جذب الاستثمارات الأجنبية إليها، وخاصة في المجالات مرتفعة المكون التكنولوجي، وهو ما يتطلب مراجعة قانون حماية الملكية الفكرية المطبق في مصر، وكذلك أهمية زيادة الروابط بين الاستثمارات الأجنبية والمحلية من خلال تشجيع تكوين الشركات وخاصة مع الشركات الصغيرة والمتوسطة بما يسهم في نقل التكنولوجيا إلى الشركات المحلية شاملة أحدث الممارسات الإدارية.

### تنبيه مهم:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

## من الصحافة العالمية: بنك التسويات الدولية يطالب البنوك المركزية برفع أسعار الفائدة

لندن: «الشرق الأوسط» - رويترز

قال بنك التسويات الدولية إنه ينبغي على البنوك المركزية الرئيسية المضي قدما صوب رفع أسعار الفائدة، في الوقت الذي أقر فيه بأن الأسواق المالية ستشهد بعض الاضطرابات التي سيتم تجاوزها على المسار.

وأضاف البنك، وهو مظلة عالمية لبنوك مركزية رئيسية، في أحد تقاريره السنوية الأكثر تفاؤلا خلال أعوام، أن النمو العالمي ربما يعود قريبا إلى متوسط مستوياته على الأجل الطويل بعد تحسن كبير في المعنويات على مدى العام السابق.

ورغم استمرار حزمة من المخاطر نظرا لمستويات الدين المرتفعة وانخفاض نمو معدلات الكفاءة وتضاؤل قوى السياسة، قال بنك التسويات الدولية إن صناع السياسة يجب أن يستفيدوا من تحسن الأفق الاقتصادي وتأثيره الذي لا يذكر على التضخم لتسريع إنهاء برامج التيسير الكمي والانخفاضات القياسية في أسعار الفائدة.

ويتعارض البنك بهذا مع آراء صندوق النقد الدولي، التي دعا فيها إلى مزيد من الإقراض لزيادة السيولة وبالتالي زيادة التضخم.

وقال هيون سونغ شين رئيس البحوث لدى بنك التسويات الدولية لـ«رويترز»: «حيث نتجه الآن للخروج من مرحلة طويلة جدا من سياسة نقدية تيسيرية للغاية، فأيا كان ما نفعله، فعلينا فعله بحرص شديد».

وقال البنك إن التواصل الجيد من البنوك المركزية سيكون مهما، ولكن الأهم هو حاجة البنوك لأن تصبح قوية بما يكفي للتكيف مع أي اضطراب.

وحدد بنك التسويات الدولية أربعة مخاطر رئيسية للأفق العالمي على الأمد المتوسط وهي قفزة مفاجئة في التضخم بما يدفع أسعار الفائدة للعودة ويضر النمو، وضغوط مالية مرتبطة بمرحلة انكماش في الدورات المالية، وزيادة الحمائية، وضعف استهلاكي لا يوازنه استثمار قوي.

ونشر بنك التسويات الدولية، ومقره سويسرا، أيضا، نتائجها المالية التي أظهرت تحقيق ربح صاف بلغ ١,١٢٤ مليار دولار على مدى الاثني عشر شهرا حتى ٣١ مارس مع ميزانية عمومية قدرها ٣٢٩ مليار دولار.

واستمرت الاقتصادات المتقدمة في تحقيق نمو، خلال العام المالي الحالي، حيث تراجعت البطالة لتحقيق عمالة كاملة في بعض الحالات وانحسرت مخاطر الانكماش.

وذكر تقرير البنك الذي يملكه ٦٠ بنكا مركزيا في مختلف أنحاء العالم أن «هناك مؤشرات واضحة بأن النمو اكتسب زخما».

### تنبيه مهم:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدي التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

**التأثير على مصر:**

وفقا لتقارير مؤسسات بحثية مصرية، فإن زيادة أسعار الفائدة ستؤدي إلى ارتفاع عبء الفوائد على الموازنة العامة للدولة، حيث شكلت مدفوعات الفوائد أكثر من ثلث مصروفات الدولة وهو عبء لا يمكن لموازنة الدولة تحمله في ظل الحاجة المتزايدة للسيطرة على عجز الموازنة، لهذا فارتفاع أسعار الفائدة هو ارتفاع لتكلفة الاقتراض الحكومي، وهو ما يصب بشكل مباشر في عجز الموازنة، كما أن المشهد الاقتصادي الحالي لا يحتمل استمرار ارتفاع أسعار الفائدة لفترة طويلة، فالتضخم وإن ارتفعت معدلاته وهو أمر متوقع في ظل الإصلاحات الهيكلية ورفع الدعم عن المحروقات وإعادة تسعير العديد من المنتجات ومنها الأدوية، فهو مدفوع بشكل أساسي بالتكلفة وليس بارتفاع الطلب على السلع والخدمات أو ارتفاع الدخل المتاحة للإنفاق، وبالتالي تبقى قدرة أسعار الفائدة المرتفعة على تحجيم هذا النوع من التضخم محدودة، ولا بد من إعادة النظر في أسعار الفائدة.

لهذا، فهناك ضرورة لقيام البنك المركزي المصري بتدشين حملة مكثفة لبرنامج لتقديم تمويل منخفض التكلفة بالنسبة لشراء الآلات والمعدات الرأسمالية مع توسيع قاعدة البرنامج ليشمل تطوير وتحديث الطاقات الإنتاجية الحالية وتطويرها مع التأكيد على أنه لو لم يقم البنك المركزي باتخاذ خطوات قوية في هذا الاتجاه فإن ذلك سيؤدي لزيادة الضغوط على المنتجين والآثار التضخمية على المستهلكين وهو عكس الهدف من قرار رفع سعر الفائدة والذي يتعين أن تتواءم معه حزمه من السياسات.

كما أنه من المهم في ظل المتغيرات الحالية إعادة النظر في القيود المفروضة على مساهمة البنوك في رؤوس الشركات الجديدة وهو ما يحد من تنوع العملية التمويلية بالسوق المحلية مع الأخذ في الاعتبار أنه رغم ارتفاع أسعار الفائدة وأثره على تكلفة التمويل في قطاع الصناعة فإن تجاوز معدلات التضخم لمعدلات الفائدة يؤكد على أن الزيادة الأخيرة التي أقرها المركزي لا يجب أن تكون مبررا على الإطلاق لأي زيادات محتملة لأسعار المنتجات في السوق المصري خلال الفترة القادمة.

**تنبيه مهم:**

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدي التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

## تحليل إخباري: تحويلات المهاجرين ... تدفقات تفوق المساعدات الرسمية والاستثمار الأجنبي

صحيفة الشرق الأوسط

أظهر تقرير صادر عن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية «إيفاد» التابع للأمم المتحدة أن أكثر من ٢٠٠ مليون مهاجر يوفرون الدعم ماديا لنحو ٨٠٠ مليون فرد من عائلاتهم على مستوى العالم. وأضاف: «إن مجموع إيرادات العمال المهاجرين يقدر بنحو ٣ تريليونات دولار أميركي سنوياً، يبقى منها ٨٥ في المائة تقريباً في البلدان المضيفة. أما معدل الأموال التي يرسلها المهاجرون إلى أوطانهم فنسبته أقل من واحد في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في البلد المضيف».

وأشار التقرير إلى أن «تحويلات المغتربين تمثل مجتمعة أكثر من ثلاثة أضعاف مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية التي تأتي من جميع المصادر، وأكثر من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل».

وإزداد مجموع الأموال التي يرسلها المهاجرون إلى عائلاتهم في البلدان النامية بما يقارب ٥١ في المائة مقارنة بما كان الحال عليه في العقد الماضي، مقابل نمو للهجرة نسبته ٢٨ في المائة للفترة عينها، أي أن نمو التحويلات أعلى بكثير من نمو أعداد المهاجرين، ما يشير بشكل غير مباشر إلى أن المهاجرين الآن فيهم نسبة مرتفعة من أصحاب العقول والمهارات القادرين على الحصول على وظائف بمرتبات عالية تسمح لهم بتحويل أموال أكثر إلى بلدانهم.

وكشفت الدراسة أن «تدفق التحويلات خلال العقد الماضي زاد بمعدل ٤,٢ في المائة سنوياً، من ٢٩٦ مليار دولار أميركي في العام ٢٠٠٧ إلى ٤٤٥ مليار دولار في عام ٢٠١٦. ويحصل مائة بلد على تحويلات تتجاوز ١٠٠ مليون دولار أميركي سنوياً، في الوقت الذي تشير فيه التوقعات إلى أن نحو ٦,٥ تريليون دولار أميركي سنوياً من التحويلات سترسل بين ٢٠١٥ و ٢٠٣٠ إلى بلدان ذات دخل منخفض ومتوسط».

ويذكر أن ١٠ بلدان ترسل منها أموال تشكل ٥٠ في المائة من التدفقات العالمية، وتأتي الولايات المتحدة، والمملكة العربية السعودية في الطليعة، ويليهما الاتحاد الروسي والإمارات العربية المتحدة، ثم ألمانيا، والكويت، وفرنسا، وقطر، والمملكة المتحدة، وإيطاليا.

وأفادت الدراسة بأن نحو ٨٠ في المائة من التحويلات تصل إلى ٢٣ دولة في العالم في مقدمتها الصين والهند والفلبين، علماً بأن دول آسيا تستأثر بنصيب ٥٥ في المائة من مجموع تدفقات التحويلات.

وأكبر تحويلات المهاجرين من الولايات المتحدة الأمريكية هي إلى آسيا وأميركا اللاتينية، والأكبر من دول مجلس التعاون الخليجي هي إلى آسيا، ومن أوروبا إلى شرق ووسط أوروبا وإفريقيا، ومن روسيا إلى وسط آسيا. وتعد أوروبا المصدر الرئيسي للتحويلات التي تصل إلى عدد من الدول الفقيرة في إفريقيا وآسيا والشرق الأوسط.

من جهة أخرى، فإن الاعتماد على التحويلات المالية قياساً بالنسبة المئوية للناتج المحلي الإجمالي، هو الأعلى في لبنان، إذ تشكل التدفقات ١٦ في المائة من الناتج، ثم أرمينيا والأردن بنسبة ١٤ في المائة لكل منهما. وتحظى الدول التي فيها نزاعات مثل فلسطين وسوريا واليمن بتحويلات سنوية تقدر بنحو ١,٥ مليار دولار سنوياً لكل بلد.

وبالنسبة لكلفة التحويلات، فهي الأخص في دول القوقاز بفضل وجود بنية تحتية مشتركة للدفع، بينما هي الأعلى في تركيا والشرق الأوسط، وتعد كلفة التحويل في المنطقة أعلى من المعدل الوسطى العالمي.

### تنبيه مهم:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. وتؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وتعتبر الدراسة التي جاءت تحت عنوان: «تحويل الأموال إلى الوطن»، الأولى من نوعها التي تتناول توجهاً دام عشر سنوات من الهجرة وتدفقات التحويلات خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٧. وفي حين يظهر التقرير زيادة في أنماط تحويل الأموال إلى جميع أنحاء العالم تقريباً، إلا أن الزيادة الحادة في العقد الماضي تعود بشكل كبير إلى آسيا التي شهدت ارتفاعاً في التحويلات بنحو ٨٧ في المائة.

ورغم هذا التوجه على مدى عقد من الزمن، قال رئيس الصندوق جيلبير أنغبو: «لا بد من ملاحظة تأثير التحويلات في العائلات، إذ لا يتعلق الموضوع بالأموال التي ترسل إلى الوطن، بل بأثرها في حياة البشر. فالمبالغ الصغيرة مثل ٢٠٠ و ٣٠٠ دولار أميركي التي يرسلها المهاجر إلى وطنه تشكل ٦٠ في المائة من دخل عائلته في الوطن الأم، وهذا ما يحدث فرقاً كبيراً في حياة هؤلاء ومجتمعهم».

وتشير التوقعات إلى أنه في عام ٢٠١٧ سينخرط واحد من بين كل سبعة أشخاص في العالم في إرسال أو تلقي أكثر من ٤٥٠ مليار دولار أميركي كتحويلات. وسيؤثر تدفق المهاجرين والتحويلات التي يرسلونها إلى أوطانهم بشكل كبير في المشهد الاقتصادي والسياسي في العالم.

من جانبه، قال مدير مرفق تمويل التحويلات في الصندوق والكتاب الأساسي للتقرير، بيدرو دي فاسكونسيلوس: «تحصل المناطق الريفية على ٤٠ في المائة من التحويلات، حيث يعيش هناك معظم السكان الفقراء». وأضاف أن «هذه الأموال يتم صرفها على الأغذية، والرعاية الصحية، وفرص التعليم، وعلى المسكن والصرف الصحي»... لذلك تعتبر التحويلات هامة لمساعدة البلدان الفقيرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

كما أشار فاسكونسيلوس إلى أنه مع ارتفاع عمر سكان البلدان النامية، من المتوقع أن يزداد الطلب على العمالة المهاجرة في السنوات المقبلة. وستساعد التحويلات عائلات المهاجرين على بناء مستقبل أكثر أمناً، وعلى جعل هجرة الشباب «خياراً» بدلاً من أن يكون «ضرورة».

ولفت التقرير إلى متوسط تكاليف المعاملات لإرسال التحويلات هو ٣٠ مليار دولار أميركي سنوياً، وتعتبر رسوم التحويل أعلى في البلدان الأكثر فقراً والمناطق الريفية النائية.

## التأثير على مصر:

رغم النمو النسبي في معدلات التحويلات بمصر، إلا أنه يجب الأخذ في الاعتبار أن تحرير أسعار الصرف جعل التدفقات النقدية تتجه بصورة واضحة إلى القطاع المصرفي الرسمي نتيجة ارتفاع الأسعار، كما أنه إذا تمت مقارنة تحويلات المصريين على أساس شهري فإنه يتضح أن معدلات النمو في التحويلات تتباطأ بشكل نسبي مع الأخذ في الاعتبار أنها شهدت تراجعاً في أبريل بنسبة طفيفة.

لهذا، فهناك ضرورة لقيام البنك المركزي بوضع استراتيجية لتفعيل دور فروع البنوك المصرية المنتشرة في جميع دول العالم، أو أي جهة مصرفية أجنبية أخرى خارج مصر يراها البنك المركزي، لجذب وتجميع وشراء مدخرات وتحويلات المصريين العاملين بالخارج، حتى لا يتم استقدامها بطرق غير شرعية للمضاربة بها داخل مصر، ولمنع خلق سوق تحويلات موازية من جانب شركات الصرافة وجهات خارجية مختلفة قد تستهدف الإضرار بالاقتصاد الوطني مع إلغاء أي رسوم للتحويلات من المصريين في الخارج إلى مصر تشجيعاً لهم، كما أنه من الضروري القيام بتوقيع اتفاقيات مع الدول العربية المتواجدة بها العمالة المصرية لإحكام الرقابة على عمليات التحويلات غير الشرعية.

ومن ثم يجب الإسراع بطرح المرحلة الجديدة من أراضي بيت الوطن للمصريين في الخارج لتحفيز زيادة التحويلات من المصريين في الخارج، خاصة وأنه من المتوقع تأثر التحويلات خلال الفترة القادمة بالتغيرات الاقتصادية العالمية وتباطؤ النمو الاقتصادي خاصة في منطقة الخليج العربي.

## تنبيه مهم:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

## أداء الأسواق العالمية خلال الأسبوع

### (موقع أرقام) (رويتز)

ارتفعت الأسهم الصينية في ختام التداولات، للجلسة الثالثة، كما سجلت مكاسب للأسبوع الثالث على التوالي، تزامناً مع انعقاد قمة مجموعة العشرين التي يحضرها رئيس البلاد "شي جين بينج".

وفي نهاية الجلسة تقدم مؤشر "شنغهاي" المركب بنسبة ٠,١٥% إلى ٣٢١٧ نقطة، وسجل مكاسب أسبوعية بنسبة ٠,٨%.

وتأتي هذه المكاسب بعدما تمكنت الأسهم من عكس مسارها خلال تعاملات الجمعة بعدما انخفضت على خلفية مخاوف المستثمرين بشأن جهود الدولة لخفض مديونيات الشركات وضعف السيولة.

لكن عادة ما تحقق الأسهم الصينية مكاسب خلال الفعاليات والمناسبات الدولية التي يشارك بها كبار قادة الدولة، حيث يعتقد أن الصناديق التابعة للحكومة تتدخل لدعم السوق في هذا التوقيت.

من ناحية أخرى، ألغى بنك الشعب الصيني (البنك المركزي) عمليات السوق المفتوحة - أداة رئيسية لضخ السيولة في السوق - المقررة الجمعة، وذلك للجلسة الحادية عشرة على التوالي.

وانخفضت الأسهم اليابانية في ختام التداولات وسجلت خسائر أسبوعية، رغم انخفاض الين مقابل الدولار، ومع مخاوف المستثمرين من تشديد السياسات النقدية حول العالم.

وفي نهاية الجلسة انخفض مؤشر "نيكي" الياباني بنسبة ٠,٣٠% إلى ١٩٩٢٩ نقطة، وسجل خسائر أسبوعية بحوالي ٠,٥%، فيما تراجع مؤشر "توبكس" بنسبة ٠,٥٠% إلى ١٦٠٧ نقاط.

وتزامن ذلك مع عرض بنك اليابان شراء كمية غير محدودة من السندات الحكومية لأجل ١٠ سنوات مقابل عائد ٠,١١٠%، بالإضافة لزيادة مشترياته من السندات لأجل ما بين ٥ إلى ١٠ سنوات من خلال المزادات إلى ٥٠٠ مليار ين من ٤٥٠ مليار ين.

ارتفعت الأسهم الأمريكية خلال تداولات الجمعة عقب صدور تقرير الوظائف الشهري وسط تفاؤل بين المستثمرين حيال قوة سوق العمل في البلاد، وحققت المؤشرات الرئيسية مكاسب أسبوعية.

وارتفع مؤشر "داو جونز" الصناعي ٩٤ نقطة إلى ٢١٤١٤ نقطة، كما ارتفع مؤشر "تاسداك" ٦٣+ نقطة إلى ٦١٥٣ نقطة، في حين ارتفع مؤشر "S&P 500" الأوسع نطاقاً ١٥+ نقطة إلى ٢٤٢٥ نقطة.

وعلى الصعيد الأسبوعي، حقق "داو جونز" مكاسب بنسبة ٠,٣%، كما سجل "تاسداك" مكاسب بنسبة ٠,٢%، بينما حقق "S&P 500" مكاسب بنسبة ١,٠%.

وفي الأسواق الأوروبية، تراجع "ستوكس يوروب ٦٠٠" القياسي بأقل من ٠,١% أو ٠,٢ نقطة إلى ٣٨٠ نقطة، ولكن المؤشر حقق مكاسب أسبوعية بنسبة ٠,٢%.

وارتفع مؤشر "فوتسي ١٠٠" البريطاني (+ ١٣ نقطة) إلى ٧٣٥١ نقطة، كما ارتفع مؤشر "داكس" الألماني (+ ٧ نقاط) إلى ١٢٣٨٨ نقطة، بينما تراجع مؤشر "كاك" الفرنسي (- ٧ نقاط) إلى ٥١٤٥ نقطة.

من ناحية أخرى، انخفضت العقود الآجلة للذهب تسليم أغسطس عند التسوية بنسبة ١,١% أو ١٣,٦٠ دولار إلى ١٢٠٩,٧٠ دولار للأوقية، وسجل المعدن الأصفر خسائر هذا الأسبوع بحوالي ٢,٦%.

### تنبيه مهم:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدي التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وفي أسواق النفط، انخفض "تايمكس" الأمريكي بنسبة ٢,٨% أو ١,٢٩ دولار، وأغلق عند ٤٤,٢٣ دولار للبرميل، مسجلاً خسائر أسبوعية بنسبة ٣,٩%، وتراجع "برنت" بنسبة ٢,٩% أو ١,٤٠ دولار للبرميل وأغلق عند ٤٦,٧١ دولار للبرميل، ليسجل خسائر هذا الأسبوع بنسبة ٤,٢%.

وأظهر تقرير الوظائف الشهري إضافة الاقتصاد الأمريكي ٢٢٢ ألف وظيفة جديدة خلال يونيو، مقارنة بتوقعات أشارت إلى إضافة ١٨٠ ألفاً، في حين ارتفع معدل البطالة إلى ٤,٤% من ٤,٣%.

### التأثير على مصر:

أشار تقرير صادر عن مكتب الدراسات الاستراتيجية في شركة إي.دي.إس سيكيوريتيز إلى أن مصير الدولار الأمريكي يقف بين توجه الفيدرالي الأمريكي (البنك المركزي) الذي بات واضحاً نحو رفع الفوائد وبين سياسة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الاقتصادية التي تدعو إلى دولار ضعيف من أجل تحقيق برامج.

ولفت التقرير إلى أن اجتماع قمة العشرين سيحدد هذا الأمر بشكل أوضح خاصة أن ترامب مصر على بحث حلول جديدة خلال القمة لمعالجة العجز التجاري لبلاده الذي تجاوز ٧٠٠ مليار دولار سنوياً، ويمكن أن يكون وضع الدولار أمام العملات الرئيسية محورياً أساسياً في النقاش كأحد الحلول بتخفيض نسبة العجز.

وأفاد التقرير بأن الفيدرالي الأمريكي على ما يبدو حتى الآن هو الذي يقود السياسة النقدية بمعزل عما يدور من مطالبات من قبل إدارة الرئيس الأمريكي ليكون هناك دولار ضعيف لربما بانتظار البدء بتطبيق برامج الاقتصادية بشكل فعلي حيث ذلك الوقت ستكون الصورة أوضح.

كما حققت البورصة المصرية خلال تعاملات الأسبوع الحالي مكاسب بلغت نحو ١٣,٤ مليار جنيه ليبلغ رأسمال السوق لأسهم الشركات المقيدة بالبورصة ٧٠٠,٨ مليار جنيه مقابل ٦٨٧,٤ مليار جنيه خلال الأسبوع السابق له بارتفاع بلغت نسبته ٢%.

وذكر التقرير الأسبوعي للبورصة المصرية تباين أداء مؤشرات السوق الرئيسية والثانوية، حيث انخفض مؤشر السوق الرئيسي "إيجي اكس ٣٠" بنسبة ٠,١٩% ليبلغ مستوى ١٣٣٧٠ نقطة، فيما ارتفع مؤشر الأسهم الصغيرة والمتوسطة "إيجي اكس ٧٠" بنحو ٣,٧٦% ليبلغ مستوى ٦٧٤ نقطة، وشملت الارتفاعات مؤشر "إيجي اكس ١٠٠" الأوسع نطاقاً والذي أضاف نحو ٢,٤٧% إلى قيمته ليبلغ مستوى ١٥٤٦ نقطة، وبالنسبة لمؤشر "إيجي اكس ٢٠" فسجل تراجعاً بنحو ١,٧٢% ليبلغ مستوى ١٢١١٤.

وأشار التقرير إلى ارتفاع إجمالي قيم التداولات خلال الأسبوع الحالي لتبلغ نحو ٤,٥ مليار جنيه، في حين بلغت كمية التداول نحو ١,١٢٢ مليار ورقة منفذة على ١٠٧ آلاف عملية مقارنة بإجمالي قيمة تداول قدرها مليار جنيه وكمية تداول ١٧٥ مليون ورقة منفذة على ٢٢ ألف عملية خلال الأسبوع الماضي.

وفيما يتعلق ببورصة النيل، فأوضح التقرير أنها سجلت قيم تداول قدرها ١٧,٤ مليون جنيه وكمية تداول بلغت ١٢ مليون ورقة منفذة على ١٢٠٠ عملية خلال الأسبوع الحالي. ولفت التقرير إلى أن سوق الأسهم استحوذت على ٨٧,١٧ في المائة من إجمالي قيمة التداول داخل المقصورة في حين مثلت قيمة التداول للسندات نحو ١٣,٨٣% خلال أسبوع.

وفيما يتعلق بتعاملات المستثمرين، بين التقرير أن تعاملات المصريين استحوذت على ٧٤,٦٤% من إجمالي تعاملات السوق، بينما استحوذ الأجانب غير العرب على نسبة ١٥,٥٨% والعرب على ٩,٧٩% وذلك بعد استبعاد الصفقات. وأشار إلى أن تعاملات الأجانب غير العرب سجلت صافي شراء بقيمة ٢٣٩.٤٨ مليون خلال الأسبوع الحالي، بينما سجل العرب صافي بيع بقيمة ٦٠,٧٩ مليون جنيه، وذلك بعد استبعاد الصفقات.

والجدير بالذكر أن تعاملات الأجانب غير العرب قد سجلت صافي شراء قدره ٧,١٥٤ مليار جنيه منذ بداية العام، بينما سجل العرب صافي شراء ٦٨,٩٦ مليون جنيه خلال نفس الفترة، وذلك بعد استبعاد الصفقات.

### تنبيه مهم:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدي التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.